حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

نمو مستدام أم انتعاش محدود؟!

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/05/8

تشير التقديرات الأولية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة خلال العام 2010 بنسبة 9.3%، بالإضافة إلى 7.4% عام 2009 و 6% عام 2008. هذه أخبار طيبة، ولكنها قد تكون مضلّلة لعدة أسباب.

أولا، ما تحقق ليس نموا مستداما وإنما مجرد تعافٍ محدود بعد تراجع كبير أصاب الاقتصاد الفلسطيني في أعقاب الانتفاضة الثانية. وهو يبدو مرتفعا نتيجة مقارنته بقاعدة متدنّية وصل إليها قبل العام 2007. وليس أدل على ذلك من أن معدل النمو في قطاع غزة خلال العام المنصرم، حسب نفس المصدر، وصل إلى 15.1% (مقارنة مع 7.6% في الضفة)، ليس لأن هناك ازدهارا في قطاع غزة، ولكن لأن الوضع الاقتصادي كان مأساويا قبل ذلك، وبالتالي فإن تخفيف القيود خلال العام الماضي أدّى إلى ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع، إذا نظرنا إلى سلسلة زمنية أطول، فإن مستويات المعيشة الآن أقل مما كانت عليه عام 1999، أي قبل اثنا عشر عاما، بحوالي 8.5%، وهي لا تزيد كثيرا عن مستوياتها عندما استلمت السلطة الوطنية مسؤولياتها عام 1994، أي قبل سبع عشرة سنة.

ثانيا، هذا النمو الكبير غير مستدام لأنه قائم بالدرجة الأولى على الإنفاق الحكومي الممول من المساعدات الخارجية، والتي وصلت إلى حوالي 5.5 مليار دولار خلال الأعوام الثلاثة الماضية، مما سمح للسلطة الوطنية بتطبيق سياسات مالية توسعية نجم عنها هذا النمو الملحوظ. ولكن هذا الوضع غير قابل للاستمرار، كما أن الاعتماد المفرط على المساعدات الدولية له محاذيره التي لا تخفى على أحد.

ثالثا، لم يصاحب هذا النمو تحسن في مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية. فقد انخفضت مساهمة قطاع التعدين والصناعة التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي من 15.6% عام 2008 إلى 12.3% عام

2010، وظلت مساهمة قطاع الزراعة ضعيفة عند مستوى 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 مما يعني أن القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني ضعيفة وهشة، وأن النمو ظل محصورا، بصفة أساسية، في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وبالذات الخدمات.

رابعا، لا تزال مكونات الناتج المحلي الإجمالي تعكس تشوهات هيكلية. فالإنفاق الاستهلاكي الشخصي (للأسر المعيشية) يزيد على مجمل الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار (التكوين الرأسمالي الثابت) يتركز في المباني، أما الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الرئيسية فلا يزيد عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع فإن استثمار القطاع الخاص شبه غائب نتيجة الإجراءات الإسرائيلية والانقسام وعدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي. أما الاستثمار الحكومي فهو ضعيف جدا نظرا لأن جزءا كبيرا من أموال المساعدات التي كان يمكن أن تستخدم في الاستثمار تم تحويلها إلى إعانات إغاثية ونفقات حكومية استهلاكية (رواتب وأجور وغيرها). وبالمقابل، فإن العجز في الميزان التجاري تجاوز 2.5 مليار دولار عام 2009، وكان معدل التبادل التجاري أقل من 25%، أي أن قيمة الصادرات الفلسطينية تمثل أقل من ربع قيمة الواردات. وهذا يعكس ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة العوائق الكثيرة التي تضعها إسرائيل أمام الصادرات الفلسطينية، إضافة إلى عدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر وعدم وجود مطار أو ميناء للاتصال مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة.

خامسا، لم يصاحب هذا النمو المرتفع انخفاض ملموس في حجم البطالة. فبالرغم من انخفاض نسبة البطالة بنسبة طفيفة من 24.5% عام 2009 إلى 23.7% عام 2010، إلا أن عدد العاطلين عن العمل لم ينخفض. وفي الواقع، فإن انخفاض معدل البطالة نجم عن زيادة العاملين في إسرائيل، والذين وصل عددهم في الربع الأخير من عام 2010 إلى 79 ألف عامل، منهم 9 آلاف يعملون في المستوطنات، بالرغم من قرار الحكومة بحظر العمل في المستوطنات.

تؤكد هذه الملاحظات أن معدلات النمو المرتفعة التي تتم الإشادة بها هي جزء من دورة الأعمال، وهي تعكس انتعاشا قصير المدى وليس نموا مستداما. ومن الخطورة أن يتم تسويقها كإنجاز مبالغ فيه، والإيحاء بالتالي أن من الممكن تحقيق معدلات تنمية حقيقية في ظل الاحتلال. ولعل من الخطأ، والخطر أيضا، أن نستنتج بناء على ذلك أن من الممكن تحقيق سلام اقتصادي مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، أو أن من الممكن أن يكون السلام الاقتصادي بديلا للسلام الحقيقي الذي يقوم على أساس تحقيق تسوية سياسية عادلة، تعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ليس مقصودا في هذا التحليل التقليل من الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي الواقع، هناك شهادات كثيرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهم بأن السلطة الوطنية استطاعت أن تحقق أداء مميّزا في مجال بناء المؤسسات وإيصال الخدمات العامة إلى الشعب الفلسطيني، وأنها إذا حافظت على هذا الأداء، فسوف تكون في وضع جيد لتأسيس دولةٍ في أيّ وقت في المستقبل القريب. ولكن بناء مؤسسات جيدة ليس كاف لإقامة دولة، بل يجب أن يكون هناك اقتصاد قوي يحقق نموا مستداما. وفي ظل الإجراءات الإسرائيلية، ومحدودية الموارد، والانقسام، فإن النمو الذي تحقق ليس مستداما، وجهود السلطة الوطنية في هذا المجال لا تعدو إدارة أزمة وليس إدارة اقتصاد.